Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

الإفلات من العقاب

مجزرة رابعه والنهضه

التاريخ : 2015/08/15

مجزرة رابعة والنهضة

الإفلات من العقاب

مقدمة:

بعد مرور عامين على أكبر جريمة قتل جماعي في تاريخ مصر الحديث، في ميدان رابعة العدوية في القاهرة وميدان النهضة في الجيزة وغير ذلك من ميادين مصر التي تظاهر فيها معارضي انقلاب الجيش على السلطة المنتخبة في الثالث من يوليو عام 2013، لا يبدو أن السلطة القضائية قادرة على توفير أي قدر من العدالة للضحايا الذين قتلوا أو أصيبوا في تلك الأحداث أو غيرها.

في أكبر عملية تحريض إعلامية لم يشهد تاريخ المهنة مثيلا لها قامت وسائل إعلام مرئية ومسموعه ومكتوبة بشيطنة المعارضين الذين تظاهروا في مختلف ميادين وشوارع مصر واتهمتهم بكل أنواع الإرهاب بحيازة أسلحة وحتى تصنيع أسلحة كيميائية واستضافت "برامج التوك شو" محللين وعسكريين وخبراء أمنيون ليسدوا نصيحتهم للإجهزة الأمنية بضرورة القضاء على المتظاهرين ولا ضير من سفك الدماء.

وبعد أيام من التمهيد الإعلامي والسياسي وبث خطاب الكراهية، أصدر النائب العام المصري قراره بفض اعتصام رابعة العدوية والنهضة وغيرها من الميادين المصرية، لتقوم أجهزة الأمن المصرية الشرطة والجيش وباستخدام الأسلحة الثقيلة والقناصة للفتك بالمعتصمين السلميين في كافة الميادين ليسقط مئات الضحايا بين قتيل وجريح.

لم تفلح كافة محاولات الضحايا أو أسرهم للحصول على فرصة لملاحقة مرتكبي هذه الجريمة، فالنيابة العامة ومنذ اللحظات الأولى تحولت لأداة قمعية جديدة كالشرطة والجيش يستخدمها النظام للبطش بالمعارضين وإصدار آلاف القرارات باعتقالهم واستمرار حبسهم دون أي

مبرر قانوني، وفي المقابل توفير الحماية الكاملة لأفراد الأمن وقيادته التي تورطت في تلك المجازر.

وبين التقرير أن لجنتي تقصي المشكلتان من المجلس القومي لحقوق الإنسان ـ مؤسسة شبه حكومية ـ واللجنة الحكومية للتحقيق في تلك الأحداث برأتا النظام من ارتكاب أي جرم حيث جاء تشكيلهما المطالبات المحلية والدولية لملاحقة المسؤولين عنها وبالتالي تعزيز الإفلات الكامل من العقاب.

طوال سنتين فشلت الامم المتحدة باتخاذ أي إجراء للتحقيق في هذه الجريمة و تقلصت المطالبات الدولية بفتح تحقيق في تلك الأحداث، وعادت العلاقات تباعا مع النظام المصري على الرغم من استمراراه في المسار الدموي .

عامين على المجزرة

في الثالث من يوليو/ تموز 2013 قام الجيش المصري بإعلان انقلابه على السلطة المنتخبة في مصر، وعزل رئيس الجمهورية، وتعطيل الدستور، وحل مجلس الشورى. خرج رافضي الانقلاب في تظاهرات في مختلف الميادين في مصر كان أهمها ميداني رابعة العدوية في القاهرة، والنهضة في محافظة الجيزة وميادين أخرى للمطالبة بعودة المسار الديمقراطي للبلاد وإسقاط الإنقلاب وما ترتب عليه من آثار.

كان المتظاهرون يتحركون بسلمية تامة ولم تقم الغالبية بأي نشاط يتصف بالعنف إلا أن النظام الجديد لم يحتمل هذه السلمية فبدأ ومن خلفة ماكينة إعلامية خاصة وحكومية بشيطنة المتظاهرين والدعوة إلى قتلهم والقضاء عليهم فكانت باكورة مجازرة في الحرس الجمهوري.

مجزرة الحرس الجمهوري:

بدأت حملات تحريضية ممنهجة على القتل تتصاعد في وسائل الإعلام الداعمة للنظام ورافق هذه الحملات شيطنة التيارات المعارضة للإنقلاب ووصفها بالإرهاب والصاق ممارسات مشينة بها، هذه الحملات شددت من عزيمة القوات الأمنية والعسكرية التي بدأت أولى اختباراتها في القتل الجماعي بتاريخ 2013/07/08 فيما عرف بمجزرة الحرس الجمهوري لجس نبض المجتمع المحلي والدولي.

شهود العيان والناجون والصور الملتقطه ومقاطع الفيديو أظهرت كيف كان الجنود يوجهون بنادقهم باتجاه المعتصمين بنية القتل فكانت الإصابات القاتلة في مستوى الرأس والصدر مما أدى إلى سقوط 59 قتيلا على الأقل بالإضافة إلى مئات المصابين، واعتقال 652 شخصا بالمحضر رقم 9134 لسنة2013 إداري مصر الجديدة.

مجزرة المنصة :

مرت مجزرة الحرس الجمهوري مرور الكرام كانت ردود فعل المجتمع الدولي هزيله لم تتعد الشجب والإستنكار واستمر التحريض في وسائل الإعلام المحلية لينتقل الجيش وقوات الأمن إلى الإختبار الثاني فيما عرف بمجزرة المنصة، فمساء يوم 27 يوليو/تموز 2013 اعتدت قوات الشرطة مصحوبة بمجموعة من المدنيين المسلحين بالرصاص الحي والخرطوش على تظاهرة معارضة للنظام أثناء عودتها مرورا بالمنصة إلى مقر الإعتصام بميدان رابعة العدوية، واستمر الإعتداء حتى صباح اليوم التالي ، مما أسفر عن مقتل 151 شخصا على الأقل وإصابة العشرات، كما قامت قوات الأمن باعتقال 73 شخصا وتم قيدهم كمتهمين في المحضر رقم 4393 لسنة 2013 جنح نصر ثان ـ القاهرة، بالإضافة إلى قيام قوات تابعة للشرطة بتعريض عدد غير محدد من المواطنين للإختفاء القسري دون قيدهم في محضر رسمي بعضهم مازال مختفيا حتى الآن.

المجزرة الكبرى رابعه والنهضة:

كسابقتها رغم نقل عمليات القتل الميدانية بالصورة والصوت بالبث الحي والمباشر لم يتحرك أحد من صناع القرار في العالم لوقف سفك مزيد من الدماء على الرغم من وضوح نية النظام واصراره على ارتكاب مزيد من المجازر فبتاريخ 2015/07/31 أصدر النائب العام المصري السابق هشام بركات قرارا بفض اعتصام رابعة العدوية والنهضة وغيرها من الإعتصامات المعارضة للسلطات في مختلف محافظات الجمهورية، عقب تحريات قُدمت إليه من وزاره الداخلية تمت خلال أقل من 24 ساعة سابقة على صدور قراره.

نيابة أمن الدولة العليا

النائب العام

هشام بركات

النائب العام

- بعد الإطلاع علي كتاب وزير الداخلية رقم ٢٠٢٤٧ بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣٠ ومرفقاته وعلي محضر التحريات المؤرخ ٢٠١٣/٧/٣٠ المرفق به والمحرر بمعرفة اللواء سيد شفيق مدير الإدارة العامة للمباحث الجنائية بقطاع الأمن العـــــــــام.

- والإطلاع على مذكرة المكتب الفني للنائب العام في شأن المحاضر المنوه عنها بمرفقات كتاب وزير الداخلية آنف البيـــــــــان.

- والإطلاع على قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية وقانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ في شأن تقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية وقانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته وقانون الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .

- وحيث أن الوقائع التي تضمنها محضر قطاع الأمن العام ينطوي علي توافر دلائل كافية على إرتكاب الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الداخل ومقاومة السلطات وإتلاف المباني الحكومية والخاصة وتعطيل المواصلات وإقتل العمد والحريق العمد والقبض علي الناس وإحتجازهم بدون وجه حق والتعذيب البدني وذلك تنفيذاً لغـــــــرض إرهـــــــاب المواطنين وترويعهم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والسابع والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والأبواب الأول والثاني والخامس من الكتاب الثالث من ذات القانون.

النيابة العامة

النائب العام

لذلك

تكلف الشرطة باتخاذ اللازم قانوناً نحو ضبط الجرائم التي وقعت بمحيط دوائر ميادين التحرير ورابعة العدوية والنهضة بمحافظتي القاهرة والجيزة ومسجد القائد إبراهيم بمحافظة الإسكندرية وميدان الشون بالمحلة الكبـــرى بمحافظة الغربية وسائر الميادين الأخرى بالوجه البحري وصعيد مصر التي وقعت فيها تلك الجرائـــــم.

وكشف مرتكبيها واتخاذ اللازم قانوناً بشأنهم في ضوء مراعاة أحكام القوانين المشار إليها أعلاه وضبط الأسلحة والأدوات المستخدمة في ذلك. وكذا ضبط سيارات البث الإذاعي المستولى عليها والمملوكة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون وضبط المحرضين على تلك الجرائم وهم كل من محمد بديع مرشد الإخوان المسلمين ومحمد البلتاجي وصفوت حجازي وعصام العريان وباسم عودة من القيادات الإخوانية وطارق الزمر القيادي بالجماعة الإسلامية. وعرضهم على النيابة العامة فور ضبطهم.

تحريرا في: ٢٠١٣/٧/ م الساعة

النائب العـــام

المستشار/

"هشـــام بركـــات"

ثم بذات التاريخ 2013/7/31 أصدرت الحكومة المصرية قرارها بإجماع كافة الوزراء بحسب بيانها على لسان وزيرة الإعلام وقتها **درية شرف الدين** ـ بتكليف وزارة الداخلية بفض اعتصام رابعة العدوية والنهضة وغيره من الميادين وقال بيان الحكومة الذي نقله التلفزيون الرسمي" إنه وبعد أن استعرض الأوضاع الأمنية في البلاد يرى أن استمرار الأوضاع الخطيرة في ميداني رابعة العدوية ونهضة مصر وما تبعها من أعمال إرهابية وقطع للطرق لم يعد مقبولا نظرا لما تمثله هذه الأوضاع من تهديد للأمن القومي المصري ومن ترويع غير مقبول للمواطنين بحسب تعبيرها ، وأوضح المجلس أنه "استنادا إلى التفويض الشعبي الهائل من الشعب للدولة في التعامل مع الإرهاب والعنف اللذان يهددان بتحلل الدولة وانهيار الوطن، وحفاظا على الأمن القومي والمصالح العليا للبلاد وعلى السلم الإجتماعي وأمان المواطنين ، فقد قرر مجلس الوزراء البدء في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر ووضع نهاية لها، مع تكليف وزير الداخلية باتخاذ كل ما يلزم في هذا الشأن في إطار أحكام الدستور والقانون".

صباح يوم 2013/8/14 تحركت قوات الشرطة والجيش باتجاه ميدان رابعة العدوية وقامت القوات برفقة الجرافات والمروحيات والعربات المصفحة بحصار الميدان تماما ثم بدأت في قنص المعتصمين بداخله وإطلاق الرصاص والنيران الثقيلة بكثافة تجاههم، وقامت بإحراق خيام المعتصمين والتي كانت تحوي جثثا لمعتصمين ومصابين تم قتلهم بنيران الأمن ، واستمرت القوات في هذه العملية الدموية على مدار 10 ساعات على الأقل.

وفي ذات التوقيت اعتدت قوات الجيش والشرطة على الاعتصامات التي تمركزت في النهضة وفي مختلف الميادين المصرية التي حددها المعارضون للإعتصام وقامت بقتل العديد من المشاركين فيها.

عملية رصد أعداد الضحايا في ذلك اليوم كانت ومازالت عملية شاقة للغاية فكثير من أسر الضحايا أجبروا على استخراج شهادات بوفاة ذويهم على خلاف الحقيقه لكي يتمكنوا من دفنهم نظرا للتعقيدات الإدارية والعراقيل التي وضعتها المؤسسات الصحية أمام الأسر في ذلك التوقيت، وكذلك رفض الأجهزة الرسمية في الدولة تقديم أرقام واضحة عن الضحايا.

في ذلك اليوم وبعد أن تضاربت الأرقام الحقيقة لعدد الضحايا حيث قلل النظام المصري من أعداد الضحايا وحتى اللحظه بقي العدد الحقيقي للقتلى غير معروف إلا أن البحث الميداني لكثير من المنظمات الحقوقية بين أنه في ذلك اليوم سقط على وجه التقريب 1104 قتيلا على الأقل كما أصيب الآلاف إصابات مختلفة، وقامت قوات الأمن والجيش باعتقال 772 شخصا من ميدان رابعة العدوية قيدتهم كمتهمين في المحضر رقم 15899 لسنة 2013 إداري أول مدينة نصر، و373 شخصا من ميدان النهضة قيدتهم كمتهمين في القضية رقم 12681لسنه 2013، بالإضافة إلى مئات المعتقلين في مختلف المحافظات، كما قامت أجهزة الأمن بتعريض عدد غير محدد للإختفاء القسري لم يتم قيدهم رسميا في أي محاضر أو سجلات قضائية لم يُجل مصير بعضهم حتى الآن.

خطاب الإعلام التحريضي:

أتت جرائم النظام المصري بحق معارضيه في ظل خطاب تحريضي رسمي تطابق معه خطاب إعلامي ممنهج يبث الكراهية ويشيطن المعارضين، ويمهد ويحرض على ضرورة إنهاء أي تواجد لهم في الحياة العامة في مصر.

الإعلام الرسمي المصري، والقنوات الفضائية المصرية التابعة لرجال أعمال مواليين للنظام في ذلك الوقت كثفوا حملات التحريض والتشويه والإقصاء لمعارضي الإنقلاب، وعملوا على إلصاق اتهامات مفبركة بالإرهاب والتخريب بهم، ومن ثم تحريض المواطنين المؤيدين للجيش المصري بالتصدي للمعارضين والإعتداء عليهم، وتحريض رجال الأمن على فض الإعتصامات مهما كلف الثمن.

التحقيقات الرسمية في جرائم القتل الجماعي في مصر:

تحقيقات النيابة العامة:

في كافة وقائع القتل الجماعي التي ارتكبها النظام المصري منذ الثالث من يوليو 2013 وبعد مرور عامين كاملين، وفرت النيابة العامة المصرية حماية كاملة لمرتكبي تلك الجرائم بصفتها المسؤولة عن تحريك الدعوى الجنائية بحسب القانون المصري سواء أكانوا قيادات أمنية أو مسؤولين تنفيذين بالدولة أو إعلاميين محرضين، على الرغم من مئات المحاضر والبلاغات التي تقدم بها الضحايا وأسرهم.

بل أخذت النيابة العامة مسلكا هزليا بأن قامت بتوجيه اتهامات بالتسبب في تلك الجرائم إلى من تم اعتقالهم ممن نجوا من القتل في تلك الأحداث.

لينتج عن ذلك أن النيابة العامة لم تفتح تحقيقا قضائيا حقيقيا في تلك الوقائع ولم توجه اتهاما إلى فرد أمن واحد حتى الآن، بينما توسعت في قرارات الاعتقال التعسفي على آلاف المعارضين، ليوضح ذلك مدى التسييس الذي آلت إليه المنظومة القضائية المصرية وإهدارها للعدالة وتعزيزها الإفلات التام من العقاب لمرتكبي تلك الجرائم.

تقارير لجان تقصي الحقائق المشكلة من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، واللجنة المشكلة بقرار الرئيس المؤقت عدلي لمنصور:

بعد مرور أكثر من ستة أشهر على مجزرة فض اعتصامي رابعة والنهضة أصدرت لجنة تقصي الحقائق المعينة من قبل المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر بتاريخ 2014/03/05 تقريراً حول أحداث فض الإعتصامين، ثم بتاريخ 2014/11/26 صدر تقرير لجنة تقصي الحقائق الحكومية التي تم تشكيلها بقرار من عدلي منصور الرئيس المؤقت حول الأحداث التي تلت 2013/6/30، وكان التقريران متشابهان إلى حد كبير وكانت النتائج النهائية لهما كالتالي:

- أن القوات التي قامت بتنفيذ فض الميدان هي قوات الداخلية فقط.
- أن الإعتصام مورس فيه جرائم تخالف القوانين المحلية والدولية كالتعذيب والقتل خارج إطار القانون والقبض على بعض المواطنين واحتجازهم والتحريض على العنف والكراهية واستغلال الأطفال وحمل السلاح مما استوجب فضه.
- أن قوات الشرطة قد التزمت بالمعايير الدولية في عملية الفض واستخدمت القوة بالقدر اللازم وتوافر لها حالة الضرورة في استخدام الأسلحة النارية وحافظت على التناسب النوعي إلا أنها قد ارتكبت بعض الأخطاء الإجرائية غير المبررة.
- إن المسلحين داخل الاعتصام كانوا يتحركون ويطلقون النيران من وسط المعتصمين فيما يمكن وصفه باستخدامهم المعتصمين كدروع بشرية.
- أقر التقرير الأول أن قوات الأمن لم تمهل المعتصمين إلا 25 دقيقة فقط بين الإنذار وبدء الفض ولم تستطع تأمين الممر الآمن الذي أعدته لخروج المعتصمين فيما اعتبره التقرير خطأ إجرائيا، وهو ما نفاه تقرير اللجنة الحكومية حيث ادعى وجود ممرات آمنة.

وانتهى كلا التقريرين إلى تحميل المعتصمين مسؤولية الإنتهاكات التي حدثت وجرائم القتل، بينما اقتصرت انتهاكات الشرطة على أخطاء إدارية وإجرائية.

وبمطالعة التقريرين بتفصيلاتهما تبين أنهما جاءا منافيين للواقع متعاميان عن الحقيقة مبرئان للنظام المصري من أي جريمة، وألقيا اللوم على الضحايا دون اعتبار لأبسط المعايير الدولية الخاصة بقواعد تقصي الحقائق، والقواعد النموذجية لإجراءات تقصي الحقائق الخاصة بهيئات الأمم المتحدة الصادرة عام 1970 وكانت أهم الأخطاء التي صاحبت تشكيل تلك اللجان وحتى صدور نتائجها النهائية هي:

أولا: انتفى عن أعضاء كلا اللجنتين صفة الحياد والنزاهة وفق المعايير الدولية، فمعروف عن معظم أعضاء اللجنتين موقفه السياسي السابق من الأحداث والمؤيد لفض الإعتصامات إضافة أن أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان عينوامن قبل النظام واللجنة الأخرى شكلت بقرار حكومي وهي الجهة التي ارتكبت مختلف الجرائم.

ثانـــيا: تلتزم اللجنة المعنية بتقصي الحقائق بعدم الإعتماد على معلومات رسمية صادرة من أي جهة تثار الشكوك حول تورطها في الواقعة موضوع عمل اللجنة، وتعتمد في المقام الأول على الأدلة التي تعمل على جمعها بشكل مستقل، وفي تلك التقارير اعتمدت اللجنتان على تحريات وزارة الداخلية بشكل كامل وما رددته الأجهزة الأمنية في بياناتها الرسمية من اتهامات غير ثابتة بدليل مادي أو بحكم قضائي مستوفي معايير العدالة الجنائية.

ثالـثا: لم تراع اللجنتان الجهود الأخرى ذات الصلة التي بذلت لتقصي الحقائق حول ذات الواقعة محل البحث، فكلا التقريرين لم يلتفتا لأيٍ من التقارير والبيانات التي صدرت عن عشرات المنظمات والمؤسسات التي عملت في ذات الموضوع وخلصت إلى نتائج واضحة ومحددة.

رابعـا: خرج التقريران بنتائج غير منطقية حيث ذكرا وجود اشتباكات مستمرة بين المعتصمين وقوات الأمن بررت استخدام الأمن للنيران بالقدر المناسب تجاه المعتصمين، ثم في المقابل ذكرت الأوراق الرسمية أن كل الأسلحة التي تم ضبطها في الإعتصام هي تسعة أسلحة نارية فقط وفق تصريح وزارة الداخلية الرسمي.

خامسا: تجاهل التقريرانتهاكات جسيمة ضمن مهمة عملها لتفادي إدانة السلطات، حيث تجاهلا تماما أي إشارة إلى الأشخاص الذين تعرضوا للإختفاء القسري على يد أجهزة الأمن المصري والذين لم يُجلى مصيرهم حتى الآن، رغم إخطارهم رسميا بهذه الحالات من قبل أسرهم ومحاميهم بموجب إنذارات رسمية وخطابات مسجلة مصوبة بعلم الوصول.

الإفلات من العقاب

بعد حلول الذكرى الثانية لجريمة القتل الجماعي في ميداني رابعة العدوية والنهضة وغيرها من الميادين المصرية،لا زال الإفلات من العقاب سيد الموقف حيث لم توجه النيابة العامة المصرية أو القضاء المصري أي اتهام إلى فرد أمن واحد، ولم يتم محاسبة أي مسؤول حتى اللحظة.

كانت لجان تقصي الحقائق التي تم تشكيلها من قبل السلطات المصرية وسيلة مباشرة لإدانة الضحايا وقطع كافة السبل أمامهم للانتصاف القانوني، وتبييض وجه النظام أمام المجتمع الدولي فما أعده النظام من تقارير جاء بغرض برتوكولي لتقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان الذي أحال الأمر إلى لجنة ترويكا بعد التأشير بملاحظات هزيلة لا ترق إلى مستوى الجرائم المرتكبة وتضم اللجنة في عضويتها دول مشهود لها في القمع ودعم النظام المصري.

وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي الهزيله لأعمال العنف المرتكبة ضد المعارضين المصريين والتي أودت بحياة المئات منهم، إلا أن هذه الإدانة لم تتطور لبذل أي جهد حقيقي لمنع المزيد من القمع في مصر، أو تشكيل لجان تقصي حقائق دولية لكفالة المساءلة،وتقديم مرتكبي الجرائم ضد المعارضين إلى العدالة،وضمان حصول الضحايا على حقوقهم.

ومع الموقف الدولي السلبي وعدم قيام الأمم المتحدة بدورها بما يتوافر لديها من آليات ومع انهيار منظومة العدالة في مصر فإن النظام المصري لا يجد أي ضير من ارتكاب مزيد من الجرائم ما دام في مأمن من أي محسابة أو مساءله على المستويين القضائي والسياسي.

الخلاصة والتوصيات

1. إن طبيعة الجريمة التي ارتكبتها قوات الجيش والأمن بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة وراح ضحيتها المئات وغيرها من أحداث القتل الجماعي والاعتداء بالقوة المميتة على تجمعات سليمة والإعتقال التعسفي والتعذيب تمت في إطار خطة شاملة ومنهجية للقضاء على جماعه معينه بسبب انتمائها الفكري وهي بهذا المعنى ترقى إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

2. قام بتنفيذ هذه الجرائم قوات من الجيش والشرطة بناء على أوامر مباشرة صادرة لهم من القادة الأمنين وعلى رأسهم عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع وقتها والرئيس الحالي، واللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية السابق، وباشتراك كامل من كل أعضاء حكومة حازم الببلاوي مصدري قرار فض الإعتصامات، والرئيس المؤقت عدلي منصور ومجلس الدفاع والأمن القومي الذي أشرف على تنفيذ تلك الجرائم، كما اشترك في ارتكاب تلك الجرائم النائب العام السابق هشام بركات بإصداره تفويضا غير قانوني لقوات الأمن للقيام بفض كافة الإعتصامات دون تحقيق جاد ومحايد،ولعب رجال أعمال مالكين لقنوات إعلامية وصحفيين وكتاب ومثقفين دورا كبيرا في التحريض على ارتكاب أعمال القتل مما يجعل هؤلاء شركاء فيما حدث.

3. النيابة العامة ولجان تقصي الحقائق المشكلة من قبل المجلس القومي لحقوق الإنسان المعين أو اللجنة المشكلة بقرار من الرئيس المؤقت عدلي منصور عوامل أساسيه في حرمان الضحايا من الإنتصاف المحلي حيث وفرت هذه الجهات الحماية الكاملة لمرتكبي كل تلك الجرائم، مما يعنى توفير مناخ آمن لتلك السلطات لارتكاب المزيد ما من الجرائم دام هناك من يعمل على تبرئتهم ويسعى لإضفاء المشروعية على ممارساتهم.

4. التقارير التي صدرت عن لجان تقصي الحقائق المحلية لتبرير مقتل مئات الضحايا وإلغاء المسؤولية الجنائية عن المشاركين في هذه الجرائم، بالإضافة إلى امتناع جهات التحقيق القضائية عن تحريك مئات البلاغات المقدمة ضد وزير الدفاع في حينها عبد الفتاح السيسي ومحمد إبراهيم وأعضاء حكومة الببلاوي، دليل واضح على استنفاد الضحايا لسبل العدالة الوطنية .

5. ظاهرة الإفلات التام من العقاب في مصر توجب على المجتمع الدولي وأمين عام الأمم المتحدة تشكيل لجنة تقصي حقائق كاملة الصلاحيات للكشف عن الجرائم التي ارتكبت عقب الثالث من تموز 2013 وتقديم المسؤولين عنها للعدالة.